

# الوضع والاستعمال عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من خلال كتابه "الخطاب والتخاطب"

فتيحة لعلاوي

جامعة الجزائر 2 - الجزائر

[lalaouifatih@yahoo.fr](mailto:lalaouifatih@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2018/11/19 تاريخ القبول: 2018/12/06

## الملخص

حاولنا في هذه الورقة تسليط الضوء على جانب من الأعمال العلمية للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، أحد كبار اللغويين ومن أبرز أعلامها المثقفين، الذين كانت لهم مساهمة متميزة في الكتابات اللغوية ومشاركة فعالة في الحياة الثقافية. ويتمثل هذا في إعادة قراءة أهم المسائل اللغوية المرتبطة بالوضع والاستعمال من خلال كتابه "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية"؛ محاولين تحديد مفهوم الوضع والاستعمال، وتمييزه الفاصل بين اللغة والكلام، وكذا الحروف أو الأصول في الوضع والاستعمال، والمضمر في نظرية الوضع والاستعمال، وختمنا هذا المقال بأسلوب الخبر والإنشاء.

## الكلمات المفتاح:

الوضع - الاستعمال - الخطاب - التخاطب - عبد الرحمن الحاج صالح.

المؤلف المراسل: فتيحة لعلاوي، البريد الإلكتروني: [lalaouifatih@yahoo.fr](mailto:lalaouifatih@yahoo.fr)

## Le code et l'usage chez Abderrahmane Hadj Salah à travers son livre «al-khitāb waal-takhātūb»

### Résumé

Dans cet article, Nous avons essayé de mettre en évidence une partie des travaux réalisés par le professeur Hadj salah, un des grands linguistes et parmi les savants cultivés les plus distingués, qui a eu une contribution distincte à travers les ouvrages linguistiques et la participation active à la vie culturelle. Nous avons essayé de soulever certaines questions traitées dans son livre «al-khitāb waTakhātūb fi nadariyāt al- Wadea wa al- isti' mā.l al -'arabiya», en essayant de traiter brièvement ; le code et l'usage de la langue, la distinction entre langue et parole, les phonèmes, l'implicite, et al-ḥabar et al- 'inšā.

### Mots clés:

Code - usage - discours- conversation - Abderrahmane Hadj Salah.

## The Code and use according to Abderrahmane Hadj Salah through his book «al-khitāb waal-takhātūb»

### Abstract

In this paper, we tried to shed light on one of the scientific works of the Professor Abderrahmane Hadj Salah, one of the eminent linguists, and among the great intellectual, who have made a very significant contribution in linguistic works with his active participation in a cultural life. By providing a new reading on the most important language questions related to the code-use, through his book "Al khitāb wa atakhātūb fi nadariyat al Wadea wa al istimal al arabiya", we discussed the code and use of a language, the distinction between language and parole, phonemes, the implicit, and al khabar wa al inchaa.

### Key words:

Code - use - discourse - conversation - Abderrahmane Hadj Salah.

## مقدمة

تعد اللسانيات التداولية Linguistique pragmatique من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وتطوّرت في مجال الدرس اللساني الحديث والمعاصر، إذ بعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنوي والتوليدي، ووصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحركة فيه (جانب توليدي) في إطار ما يُصطلح عليه بـ "لسانيات الوضع" جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ "لسانيات الاستعمال" من خلال دراسة اللغة أثناء الاستعمال في مقامات مختلفة وبحسب مقاصد المتكلمين وأحوال المتخاطبين، بغية إنجاح العملية التفاعلية التواصلية. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكال الآتي: ما هي أهم القضايا اللغوية التي عالجها الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح لتأسيس هذا المنحى التداولي في مؤلفه الموسوم "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية"؟

### 1- مفهوم الوضع والاستعمال

ميّز النّحاة العرب بين مستويين من اللغة جيّداً "بين كلّ ما هو راجع إلى الوضع أي ما يخصّ اللفظ الموضوع للدلالة على معنى، وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده، ومن ثمّ ما يخصّ بنية هذا اللفظ بقطع النظر عمّا يؤدّيه في واقع الخطاب... ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ؛ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض" (الحاج صالح، 1997، ص36)، ويضيف الأستاذ الحاج صالح قائلاً: "فبنظرهم إلى الوضع معزولاً، تمكّنوا من إيجاد الجامع؛ أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد، بالاعتماد لا على صفاتها المميّزة فقط التي تجعلها تندرج في هذا الجنس، بل بالنظر في هيئتها وزنتها" (الحاج صالح، 2012، ص37)، هذا فيما يخص الوضع من حيث التحديد، أما مصطلح الاستعمال بحسب منظور النّحاة القدامى، فقد ربطه الحاج صالح بمنطق الدلالة عموماً الذي مجاله البلاغة، فيقول: "وبنظرهم إلى الاستعمال، تمكّنوا من دراسة دلالات

الألفاظ والتركيب بحسب السّياق، لكن بمراعاة المعاني الوضعية، ثم ينظر الباحث في تحوّلها حسب ما يقتضيه العقل في ذاته؛ كدلالة المعنى أو حال الخطاب يأتي دور المنطق الدّلالي ومنطق التبليغ (communication) وهو ميدان ما يسمّيه علماءنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها" (الحاج صالح، 1989، ص262) وعلى هذا فإنّ الوضع والاستعمال وجهان لعملة واحدة، الغاية منهما تحقيق الفعل التداولي، وهذا ما أكده عبد القاهر الجرجاني في سياق ربطه مسألة الوضع بالاستعمال، "أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللّغة، لم توضع لتعرّف معانيها في أنفسها، ولكن لأنّ يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينهما فوائد. وهذا علمٌ شريف وأصلٌ عظيم" (الجرجاني، 1989، ص539). كما يرى أنّ حكم اللفظ مع ما وُضع له" (الجرجاني، 1989، ص540) وتجدر الإشارة إلى أنّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح استعمل مصطلح (الاستعمال) كمقابل لـ «pragmatique» حسب رأي الأستاذ الطاهر لوصيف (لوصيف، 2006، ص08)، إذا علمنا أنّ التداولية يعني "دراسة العلامات بمستعملها" (نحلة، 2006، ص91).

## 2- تمييزه الفاصل بين اللّغة والكلام

لقد ربط الأستاذ الحاج صالح الفعل كحدث بالكلام كما ربط اللّغة كنظام من الأدلة بالوضع، انطلاقاً من قول النّحاة وخاصة سيبويه "اعلم أنّ الفعل... إنّما يُذكر ليُدلّ على حدث... وفيه بيان على ما مضى وما لم يمض منهن، كما أنّ فيه استدلالات على وقوع الحدث... إذا قال: ذهب أو قعد علّم أنّ للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علّم أنّه كان له ذهاب" (سيبويه، 1408هـ - 1988، ص15) فالفعل بالنسبة إلى الأستاذ الحاج صالح؛ هو من أهم أركان الكلام الدّال على الحدث وكل حدث يراه بالضرورة يحصل في زمان معيّن ومكان معيّن.

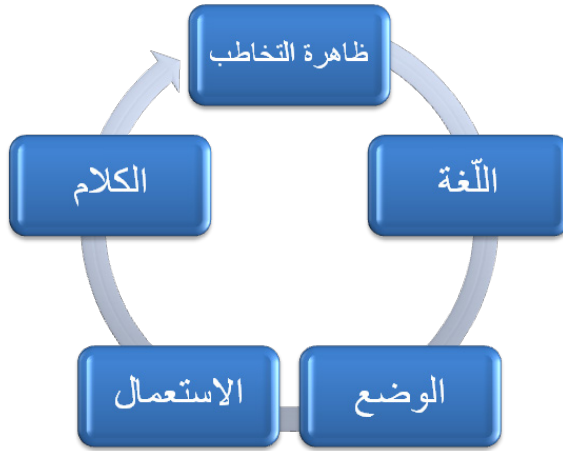
وأما الكلام كاسم مصدر لفعل تكلم فهو حدث، وهو الآخر لا بد أن يكون له زمان ومكان معيّن" (الحاج صالح، 2012، ص43). ثم يواصل الحاج صالح في التّمييز بين الكلام كفعل وكحدث، بقوله: "وبهذا يفترق الكلام كفعل وكحدث

عن الجهاز الذي يستعمله المتكلم وهو اللّغة؛ إذ هو أداة لتبليغ الأغراض وبما أنّها نظام من الأدّلة المتواضع عليها، لا تتراد لذاتها، بل للانتفاع بها كأداة تبليغ" (الحاج صالح، 2012، ص43). وهي نفس الفكرة التي يشير إليها في موضع آخر، والمتعلقة باللّغة كنظام مستقل بذاته من حيث الوضع، من جهة، وكأدلة ضمن عملية التبليغ والتداول والإفادة، بقوله: "فالتّظام المنطقي غير النظام اللّغوي الذي خُلِق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع communication فهو آلة للتبليغ جوهره نابع لما ولي من أمر الإفادة، فهو إلى قوانين فنّ المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق" (الحاج صالح، 2005، ص50).

كما نجده يتعمق في نفس الفكرة من خلال هذا التمييز -الذي نراه تمييزاً مبنياً على منطق القدامى من النّحاة-، لما يتسم به من الموضوعية المبنية على أسس المنهج العلمي، الذي يتوخى في تحليل الأشياء مبدأ الاستدلال قصد الوصول إلى نتائج حتمية، من قبيل قوله "فالكلام حدث والأحداث هي أشياء جزئية، لأنّها تدرك بحاسة السمع كأصوات فلكل حدث خصوصية. أما اللّغة فهي من الكليات لأنّها غير مدركة بالسمع كوضع كما أنها ليست حدثاً، بل هي أداة مهيأة للاستعمال في كل الأوقات وكل الظروف" (الحاج صالح، 2005، ص50). من خلال هذا الكلام يتبادر إلى ذهننا ذلك التمييز الذي أشار إليه دي سوسور الحاصل بين اللّغة والكلام؛ فاللّغة من حيث هي كليات غير مدركة بالسمع، بمفهوم سوسور الموجودة في الأذهان التي يصطلح عليها بـ "الشّكل" <sup>1</sup> *Forme* والكلام هو التّأديات المختلفة لتلك اللّغة *Les diverses performances linguistiques*. ومنه فهذا التمييز يندرج في إطار لسانيات الجملة، لأنّه من الضروري الانطلاق من البنية الصّغرى للكلام، لتفسير ما هو أكبر من هذه البنية، كي يكون التحليل العلمي لعملية التخاطب سليماً مبنياً على أسس علمية، وهذا ما قام به الأستاذ الحاج صالح في تحديد كل المفاهيم التي تندرج ضمن نظرية الوضع والاستعمال.

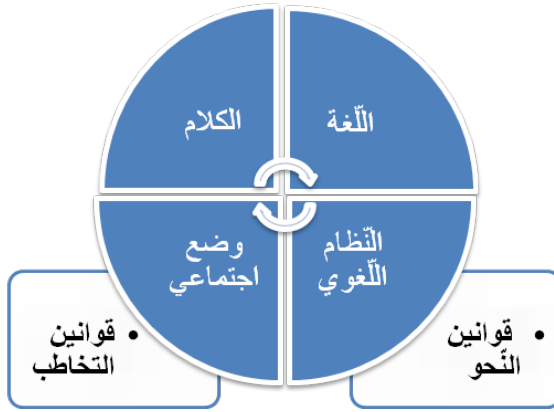
وعلى هذا يمكن تمثيل هذا التّصوّر الذي يراه الحاج صالح فيما يتعلق بهذه

الثنائية، على النحو الآتي:



الشكل 1: ظاهرة التخاطب عند الحاج صالح

وفي السياق ذاته يربط أستاذنا هذه الفكرة باهتمام النحاة العرب بالدلائل بصفة عامة، بقوله: "إنَّ اهتمام النحاة الأولين بالدلائل غير اللفظية، لا يقلل من اهتمامهم باللغة كوضع من أوضاع المجتمع، إذ هي جديرة بأن تدرس علميا كبنية أو نظام من الأدلة تدل على معان، إلا أن استعمالها هو غير اللغة (استعمال نظام من الأنظمة غير النظام) بل هو الكلام كخطاب. وكان جديرا عندهم أيضا بالدراسة، كما يظهر من تحليلاتهم؛ لأنه يخضع لعدد من القوانين الخاصة ليست من جوهر اللغة كنظام كما بينوه وكما سنراه" (الحاج صالح، 2012، ص45). ومنه نفهم من هذا النص إقرار الحاج صالح إنَّ النحاة العرب لم يدرسوا اللغة من حيث هي نظام من الأدلة فحسب، وإنما كانت اهتماماتهم تشمل دراسة اللغة كوضع (النظام اللغوي) تخضع لقوانين النحو، إلى جانب دراسة اللغة كوضع اجتماعي (الكلام كخطاب) الذي نسلك فيه قوانين خاصة، يخضع لها كل من المتكلم والمتلقي، وهذا جانب من مقابله لمصطلحي الوضع والاستعمال الذي يخص جوهر النظام في كليهما. ومنه يمكن تمثيل هذا التقابل في الشكل البياني على النحو الآتي:



### الشكل 2: الوضع والاستعمال عند الأستاذ الحاج صالح

ونجده في موضع آخر، يوضح مصطلح الوضع من حيث إنه وجود صوري، معللاً هذا الأمر بمقابلة كل من اللغة والوضع، وللتمييز بينهما من حيث هذا الوجود، يقول: "إن الجانب الاستعمالي للغة هو الجانب المحسوس المُشاهد، المسموع وهو بالتالي ما يوجد من اللغة في الواقع، أما الوضع فلا وجود له في هذا الواقع إلا مندمجاً مع ما يُسمع ويُلفظ. فوجوده صوري لأنه نظام للغة وإن كان يستحيل أن توجد أدلة تُفهم بهذا المستوى العالي جداً من التجريد دون أن تُبنى على نظام" (الحاج صالح، 2012، ص 73). وهذا يدل على أن "كل لغة تحتوي على نظامين وليس نظاماً واحداً: نظام صوتي ونظام دلالي" (الحاج صالح، 2011، ص 97).

### 3. الحروف أو الأصول في الوضع والاستعمال

وبعد توضيح صورية الوضع من حيث هو شكل وليس مادة على حدّ تعبير فرديناند ديوسور (DE SAUSSURE, 1997, p.16) *La langue est une forme non une substance*، انتقل الحاج صالح إلى ربط مسألة الوضع بالحروف أو الأصول، مؤكداً أن الضمائر المبهمة أساسية للدلائل اللغوية في وضع اللغة، حيث يتساءل في سياق كلامه: "كيف يمكن أن تكون مدلولات الألفاظ مبهمّة أي غير معيّنة؟ ولماذا قلنا بأنّ الإبهام هو صفة لازمة للتخاطب؟ ثم كيف تكون وسائل البيان

مبهمة وقد وُضعت للسان؟" (الحاج صالح، 2012، ص 77). ويُجيب الأستاذ على أن "هذا التناقض يمكن أن يزول بجعل هذا الإبهام نسبياً. مع بقائه كصفة لازمة، وأن يكون من جانبيين دون جانب" (الحاج صالح، 2012، ص 77). وهكذا يسترسل الأستاذ في عرض وجوه الإبهام، من قبيل الإبهام ومفهوم النكرة والتنكير، حيث يقول إنَّ العرب في "تحديدهم للإبهام<sup>2</sup> هو عام: "ما يقع على كل شيء"، لأنه يشمل هذه العبارات من جهة ونوعاً آخر من أوضاع اللُّغة لا يحتاج إلى ما سمّوه بالتمييز<sup>3</sup> (الحاج صالح، 2012، ص 78).

ونجده كذلك يميّز بين هذين النوعين، بقوله: "فلنسمّ الأول إبهاماً بعدم التمييز والثاني إبهاماً تنكيرياً" (الحاج صالح، 2012، ص 78)، مقرناً هذين النوعين بالوضع والاستعمال، في قوله: "والجدير بالملاحظة أنَّ لهذين النوعين من الأوضاع غرضاً واحداً في إبهامه وهو صلاحيته لأن يكون عاماً في الاستعمال، وألا يختص في الوضع بشيء معيّن؛ مثل العدد من جهة وكلمة "كل" والضمير من جهة أخرى، فالضمير للمتكلم مثلاً يجب أن يصلح لأيّ شخص يكون متكلماً في أي خطاب وفي أي وقت وأي مكان، وإلا استحالت عملية التخاطب يُنظر: (الحاج صالح، 2012، ص 82). في أكثر الأحوال، لاختصاص العنصر اللُّغوي بحالة واحدة وقس على ذلك كل الأوضاع اللُّغوية" (الحاج صالح، 2012، ص 78).

#### 4. أصناف الأسماء وضعا واستعمالاً

في سياق تدرّجه في أقسام الكلام من حيث الوضع والاستعمال، يشير الحاج صالح إلى مسألة الأسماء المبهمة والمختصة، حيث يرى أنَّ أصناف الأسماء من حيث الإبهام التنكيري ثلاثة أصناف (الحاج صالح، 2012، ص 81):

- المبهم في الجنس وهو ما يسمّيه سيبويه الاسم العام؛ وهذا يزول بعلامة في اللفظ. ويدخل فيما سمّاه سيبويه الأسماء المختصة<sup>4</sup>.

- المبهم في الوضع فقط وهو غير مبهم أبداً في الاستعمال ولا يزول الإبهام عنه إلا بقرينة، وهو ما سمّاه سيبويه بالدلائل المبهمة (يُنظر: الحاج صالح، 2012، ص 82).



وهي في الوضع مبهمة في حد ذاتها.

- المبهم إبهاما مطلقا أي بدون الانتماء إلى جنس ويزول إبهامه، مثل اسم الجنس عند الإضافة إلى معرفة. وهذا الصنف من الإبهام هو من نوع إبهام حروف المعاني، وهو إبهام مطلق (الحاج صالح، 2012، ص83).

## 5. العلم والاسم الخاص عند سيبويه

ينطلق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مقام توضيح هذا النوع من الأسماء، من سؤال جوهري مفاده؛ كيف يمكن أن يكون العلم نكرة في الوضع أولا ثم بما يصير معرفة أي اسما لمعيّن؟ ويجب عن هذا التساؤل استنادا إلى قول سيبويه: "العلم معرفة بنفسه لا بشيء دخل عليه أو فيما بعده" (سيبويه، 1988، ص309). "فلا علامة لفظية تميّزه عن غيره" (الحاج صالح، 2012، ص83)، ويضيف في ذات السياق "فإطلاقه على فرد معيّن، يعتبر ذلك النّحة بأنه صار معرفة بالوضع الخاص" (الحاج صالح، 2012، ص83)، وبغية توضيح هذه الفكرة، يستحضر الأستاذ قول العلامة الرّضي الاسترأبادي من شرح الكافية في قوله: "قال (ابن الحاجب): "المعرفة ما وُضع لشيء بعينه" ... فالمعنى: ما وُضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها" (الحاج صالح، 2012، ص84)، كما يشير في سياق كلامه إلى أنواع الأسماء، فيذكر اسم العلم الذي يدخل عليه العدد وكيف يتحوّل من معرفة إلى نكرة، فيقول: "ومعنى ذلك أنّ العدة لا تدخل على العلم، فإذا أدخلت عليه صيرته نكرة ولذلك يمكن أن تدخل عليه حينئذ الألف واللام كما تدخلان على كل نكرة معدود، فتصير معرفة لا كما كان عليه العلم، بل كأى اسم عام غير علم، وذلك مثل: "جاء زيدون ثلاثة". وجاءني زيدون الثلاثة" (وهذا موجود في جميع اللّغات السّامية والهندية الأوروبية أيضا) (الحاج صالح، 2012، ص85) إلى جانب هذا النوع، يذكر أستاذنا مختلف الأشكال التي يرد فيها اسم العلم، من قبيل الاسم المعرّف بالألف واللام واسم الجنس، والمضاف إلى العلم وما فيه الألف واللام، والضمائر من حيث أنها تضمّر أسماء

نعلمها من سياق الكلام.

## 6. المضمّر في نظرية الوضع والاستعمال

ودلالة المضمّر حسب الأستاذ الحاج صالح "تتم بحضور المتخاطبين وهذه دلالة مشاهدة الحال أو تقدم الذكر للغائب" (الحاج صالح، 2012، ص88). كما يشير الأستاذ إلى أهمية وظيفة المضمّر في عملية التبليغ وما تحققه من اقتصاد لغوي في الاستعمال، بقوله: "وأهم شيء أثبتته سيوييه هو وظيفة المضمّر، فهو ليس مثل الاسم والفعل يدل كل واحد منهما على مدلول مباشرة أي على مسمى أو على حدث في حين حدوثه، بل يدل المضمّر على اسم مسمى يقوم هو مقامه في الخطاب. كما قال سيوييه: "جاء لمعنى الأسماء [...] وله صفة أخرى مثلها في الأهمية وهي الإيجاز أي الاقتصاد الذي ينتج من استعمال هذا النوع من الدلائل" (الحاج صالح، 2012، ص88).

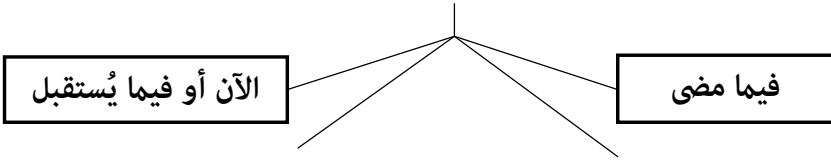
كما يتناول الحاج صالح بالدراسة أسماء الإشارة المبهمة والظروف المبهمة بحسب منظور النحاة القدامى، بالتحليل واستحضار الشواهد من حيث وضعها واستعمالها، وفي هذا كله يدعم كلامه بقول العلامة اللغوي الرضي الاسترابادي فيما يتعلق بأصناف الأسماء وإبهامها، الذي يرى أنّ "سائر الأسماء تكون أول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال (الاسترابادي، 1275هـ ص126)" (الحاج صالح، 2012، ص86) وهو نص لم يأت به عبثاً، وإمّا ليؤكد فكرة الوضع والاستعمال في اللغة، حيث نجد فيه تُوخي الترتيب السابق في تصنيف الأسماء إبهاماً واختصاصاً، فيكون الاسم عامّاً ثم خاصّاً ثم مبهماً مطلقاً مع زوال الإبهام عند الإضافة إلى معرفة.

## 7. الخبر والإنشاء

لقد تطرق الأستاذ الحاج صالح إلى مسألة الخبر والإنشاء في الفصل الأول من الباب الخامس، المعنون: "معاني الكلام في الوضع والاستعمال وفي اللفظ والمعنى، مؤكداً على أنّ المعاني الأصلية لكل صيغة من الكلام المتواضع عليها، يعتريها

تغييرات في مجال الاستعمال، فيقول: "إنَّ المعاني التي سبق أن ذكرناها لكل صيغة من الكلام، هي المعاني التي تخصُّ هذه الصيغ في الوضع. فهي الأصل في ذلك. ويُصيبها تغيير في الاستعمال فيكون، مثلا، للخبر في الخطاب عدد كبير من المعاني غير معنى الخبر" (الحاج صالح، 2012، ص169). لأنَّ الغرض الأصلي للخبر "إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنته الجملة" (الهاشمي، 2008، ص64)، وعندما تتعدد وجوه الخبر، يخرج عن حقيقته الأصلية المتواضع عليها إلى أغراض بلاغية، تُفهم من سياق الكلام، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق استعمال تلك الصيغ الكلامية أثناء عملية التخاطب، وهي نفس الفكرة التي أشار إليها الجرجاني في "أسرار البلاغة"، في قوله: "أنَّ الخبر أوّل معاني الكلام وأقدمها، والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه" (الجرجاني، 1991، ص366).

كما نجد الحاج صالح يشير إلى وظيفة ووجوه الخبر بحسب منظور النّحاة القدامي، في قوله: "أما الخبر في أصل الوضع، فهو عنده كما قال ابن فارس: "إعلام. تقول: أخبرته، أخبره والخبر العلم، وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديقه أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم [= حاضر]... ثمّ يكون واجبا وجائزا وممتنعا. فالواجب قولنا: النار مُحرقة، والجائز قولنا "لقي زيد عمرا" والممتنع قولنا: "حملت الجبل" (الصاحبي، 150)" (الحاج صالح، 2012، ص169). أما مسألة الواجب وغير الواجب عند النّحاة، فيطرحها الأستاذ في شكل تساؤل، مفاده: "ما هي التراكيب الواجبة وغير الواجبة؟ ويُجيبنا استنادا إلى قول سيبويه: "ولم تكن" ليت "واجبة ولا "لعل" ولا "كان". لأنّها حروف تجعل الفعل غير واجب مثل ليت للتمني ولعل للترجي. وتكون بعض الأفعال غير واجبة إذا جاءت منسوبة إلى المتكلم، مثل "ظنّ". قال: "أظنّ غير واقع في حديثك". كما أنّ بعض الحروف اللّواحق تكون دائما مع الفعل غير واجبة كالنون" (الحاج صالح، 2012، ص166)، وللتمييز بين الخبر والانشاء من حيث مقياس الواجب وغير الواجب، يمثلهما أستاذنا في الرّسم التوضيحي التالي:



(1) وقوع أو عدم وقوع الحدث معلوم = واجب: أقوم أو لا أقوم / الآن أو غدا (خبر)	(1) وقوع أو عدم وقوع الحدث معلوم = واجب: مثل: قام زيد / لم يقم زيد = (خبر)
(2) وقوعه أو عدم وقوعه: غير معلوم = غير واجب: قُمْ / لا تقم / أستقوم؟ / ليتني قمت / أريد أن أقوم أمر / نهى / استفهام / تمنى / منصوب بأن /	(2) وقوعه أو عدم وقوعه: غير معلوم = غير واجب: هل قام زيد؟ لا أدري هل قام زيد (استفهام)

### الشكل 3: المقياس العربي للفرق بين الخبر والإنشاء

هذا فيما يتعلق بالتراكيب، أما العلامات الإعرابية وما يكون فيها واجب وغير واجب، فيرى الأستاذ الحاج صالح أنّ واضع اللّغة العربية جعل علامات إعرابية بحسب هذين المقياسين "فالرفح خصّصه للأمر الثابت الواجب وقد يكون لغير الواجب. أما النصب والجزم فهما دائماً لغير الواجب (الحاج صالح، 2012، ص 167)، وفي هذا المعنى يسوق كلام السهيلي، في قوله "قال السهيلي (المتوفي في 581 هـ) فيما يخص الأفعال: الأفعال واجب وممكن ومُنتف أو ما في حكمه. فالرفح للواجب والنصب للممكن والجزم الذي هو عدم الحركة للمنفي أو ما في حكمه. هذا هو الأصل وقد يخالف (السهيلي، 91) (الحاج صالح، 2012، ص 168)، وفي سياق التمييز بين المسألتين، يقول: "والفرق بينهما هو أنّ المنصوب غير حاصل، لأنّه غاية سواء كان ذلك في الاسم (المفعول به مثلاً) أم في الفعل (أن يخرج). والجزم غير حاصل أيضاً لأنه مُنتف تماماً" (الحاج صالح، 2012، ص 168).

### 8. أفعال المتكلم الإنشائية

يرى الأستاذ الحاج صالح أنّ كل خطاب فعل للمتكلم حتى الإخبار، ولهذا فرّق

جمهور اللّغة عموماً بين الخبر (constative) وبين الطلب (الذي سمي فيما بعد إنشاء) (الحاج صالح، 2012، ص174)، كما نجدّه يشير في ذات السّياق، إلى الإنشاء الإيقاعي بحسب نظرة الأصوليين، هذه الظاهرة التي لفتت نظر أوستين -Aus-tin الفيلسوف البريطاني والتي سمّاها (Performative). والإنشاء عنده بحسب المنظور القديم (إحداث شيء بالكلام) (الحاج صالح، 2012، ص175). كما أكد على أنّ الإنشاء عند سيويوه، هو ( بما يتبدئه المتكلم بكلامه ) مقابل ما ليس كذلك؛ كالأمر والنهي والاستفهام. وفي تمييزه بين ما هو واقع مما يدل عليه الكلام، وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم وفي وقت النطق به بالذّات، من مثل عبارات (شكراً) ومرحباً وليّيك وغير ذلك) (الحاج صالح، 2012، ص174). وهذه الفكرة تُحيلنا إلى كلام بيار لارشي Pierre Larcher، عندما يستحضر فكرة ابن الحاجب التي نصّ عليها بهاء الدين السبكي في كتابه "تلخيص شروح التلخيص" بقوله: "ليس الفرق بين الخبر والانشاء في التّهاية فرق راجع إلى الوسائط المرجعية، ولكن بين عوامل مرجعية: إذ يُفهم الخبر من حيث أنه سند "إثبات ما هو في العالم الخارجي" (إخبار عما في الغير)، والانشاء على أنه "إثبات ما هو في العالم الداخلي (المتعلق بالمتكلم)" (إخبار عما في الباطن) ويرد هذا التحديد ضمناً عند ابن الحاجب في كتابه "الأمالي" الذي أشار إليه البلاغي بهاء الدين السبكي"<sup>15</sup>

(Larcher, 2014, p.56).

ونجد الأستاذ الحاج صالح، في موضع آخر عندما يميّز بين الخبر والإنشاء، يؤكّد على أنّ كليهما أفعال كلامية خطابية (الحاج صالح، 2012، ص177)، وهذا يحيلنا إلى تصنيف أوستين للأفعال الكلامية، وحين نتحدث عن الفعل نقصد به الحدوث والوقوع، ومن ثمّ إنجاز الأفعال بمعنى الإنشاء والابتكار، وعليه فالإنشاء؛ ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام المقصود، وهذا المعنى للإنشاء هو الذي يقدمه أوستين؛ فنحن ننجز الأشياء بالكلام؛ أي نخرجها من حيّز العدم إلى الوجود (أدواري، 2011، ص73)، من خلال فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن

القول، وهي ليست أفعالا ثلاثة يستطيع المتكلم أن يؤديها واحدا تلو الآخر، بل هي جوانب لفعل واحد (نحلة، 2006، ص 67).

كما يرى الحاج صالح أنّ الكلام الإنشائي هو أيضا خبر، مؤكدا ما قاله النُّحاة "بأنّ كل كلام هو إخبار مهما كان المعنى المقصود منه. فالجملة المفيدة هي التي يستفيد منها المخاطب شيئا. وهذا لا يمنع أن يكون لها معنى آخر. أما الإنشائية مثل الإيقاعية، فهي في الوقت نفسه إخبار بما حصل من إرادة المتكلم وتحقيق هذا الكلام" (الحاج صالح، 2012، ص 178).

### خاتمة

إنّ مسألة الوضع والاستعمال، عالجهما الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح باتباع استراتيجية تداولية، توخى فيها التدرج المنهجي في تناول القضايا اللغوية المتعلقة بكل من الوضع والاستعمال في اللّغة، إذ بدأ بتحديد كل من مصطلح الوضع والاستعمال بحسب نظرة النُّحاة القدامى، ومنه انتقل إلى التّمييز بين اللّغة كنظام من الرموز المتواضع عليها، والكلام من حيث هو حدث، فقابل بين النّظام المنطقي الذي يختص بالرموز اللّغوية، وبين النّظام اللّغوي الذي يختص بتوظيف تلك الرموز اللغوية في عملية التخاطب والإفادة.

وتوخيا لمراتب أقسام الكلام، بدأ أستاذنا كلامه عن الحروف أو الأصول، التي يتم وضعها بطريقة مخصوصة لتأدية المعاني المختلفة، حتى ولو كانت مبهمّة، فإبهامها نسبي من حيث صلاحيته لأن يكون عاما في الاستعمال من جهة، وخاصّة في حالات معيّنة من جهة أخرى. والحال كذلك بالنسبة إلى الأسماء، فهي كما ذكرها أصناف؛ فهناك الأسماء المختصة بالمبهمّة في الجنس، والمبهمّة في الوضع فقط وهو غير مبهم أبدا في الاستعمال ولا يزول الإبهام عنه إلا بقريّة، وهو ما سمّاه سيويو بالدلائل المبهمّة وكذا المبهمّة إبهاما مطلقا ومن نوعها إبهام حروف المعاني. هذا ورأينا كيفية انتقال اسم العلم من حال النكرة إلى المعرفة داخل الاستعمال، وكيف يدخل عليه العدد، فيصير كأيّ اسم عام.

وتبعا للتدرج المنهجي من الوقوف عند المبهم ثم المختص، فالأسماء التكررة التي تصير معرفة بقرائن معنوية أو لفظية، توصلنا إلى مستوى آخر يندرج ضمن التوجه التداولي، الذي أفاض فيه الكثير من الدارسين الغربيين، ألا وهو المضمرة l'implicite الذي لا يتحقق وجوده إلا بحضور المتخاطبين وتكمن أهمية وظيفته في عملية التبليغ وما تحققه من اقتصاد لغوي في الاستعمال.

- والكلام المفيد بالوضع عند الأستاذ الحاج صالح، يتمثل في ثنائية الخبر والإنشاء، التي هي الأخرى وضحاها بحسب نظرة علماء اللغة القدامى وفي مقدمتهم سيبيويه، مع التأكيد على إن كل كلام هو إخبار بمختلف الوجوه والأشكال التي يرد فيها.

## الإحالات

1- تجدر الإشارة في هذا السياق أنّ دوسوسور ميّز هو الآخر بين لسانيات الوضع ولسانيات الاستعمال، وهذا في الفصل الرابع من كتابه المعنون «Linguistique de la langue et «linguistique de la parole»، وهذا حين يقر أنّ كل مكونات اللّغة التي تشكّل الكلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم اللّغة. والنّص في لغته الأصلية:

«Tous les autres éléments du langage, qui constituent la parole, viennent d'eux mêmes se subordonner à cette première science »Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, éd. Charles Bally, Albert Sechehaye et Albert Riendinger, Payot, Paris, 1971, p.37.

2- قول الحاج: "استعمل سيويوه هذه اللفظة كثيرا ويقابل الابهام عنده الاختصاص في جميع السياقات. قال عند كلامه عن التمييز والمضاد إليه "لي عشرون" فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت "درهما" فقد اختصت نوعا... فكذا "مثله" هو مبهم يقع على أنواع (288/1). يُنظر: (الحاج صالح، 2012، ص77). ويقول ابن مالك:

الاختصاص كِنْدَاءٍ دُونَ يَا      كَأَيْهَا الْفَتَى يَأْتِرُ " أَرْجُونِيَا"  
وقد يُرَى ذَا دُونَ " أَيُّ تَلَوَّ" أَلْ      كَمِثْلِ " نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْخَى مَنْ بَدَّلْ"

والاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه يُستعمل معه حرف نداء.

والثاني: أنه لا بدّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن يصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك: "أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن العُربُ أسخى النَّاسِ، وقوله صلى عليه وسلم: "نحنُ معاشِرَ الأنبياء لا نُورثُ، ما تركناه صدقةً" وهو منصوب بفعل مضمّر، والتقدير: "أخُصَّ العُربُ، وأخُصَّ معاشِرَ الأنبياء". ينظر: (ابن عقيل، 1992، ص456-457).

3- العبارات: يُقصد بها الأمثلة الواردة في هذا النوع من الابهام لسيويوه وغيره من النّحاة: كقول المبرد: "مررت برجل مثلك... كيف يكون "المثل" نكرة وهو مضاف إلى معرفة هلا كان كقولك "مررت بعبد الله أخيك؛ فالجواب في ذلك: أنّ الإخوة مخطورة، وقولك: "مثلك" مبهم مطلق، يجوز أن يكون "مثلك" في أنكما رجلان أسمران" فالتقدير في ذلك التنوين، كأن يقول: "مررت برجل شبيه بك ومررت برجل مثل لك". (المبرد، 1385-1388هـ، ص286-287)، وقال: "فأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة لأنه مبهم في الثاني أجمعين" (288/4). يُنظر:



(الحاج صالح، 2012، ص78).

4- من قبيل: رجل وحجر ودار.

5- النص في لغته الأصلية:

- la différence entre le jabar et le 'inšā n' étant plus in fine une différence entre modes de référence mais entre mondes référés: le jabar est alors compris, en effet, comme le support d'une «assertion sur le monde extérieur» ('i;bār 'mmā fi al- hārig) et le 'inšā ' comme celui d'une «assertion sur le monde intérieur (celui qui parle)» ('i;bār 'ammā fi al-bātin). Cette réduction est implicitement esquissée par Ibn- al- Hāgib lui-même dans ses Amāli (cités par le rhétoricien Bahā' al-Din al- Sābki, m. 773/ 1371, dans le commentaire qu'il a fait du Taljis, Šuruh al- Talhis, 2, p. 236).

## قائمة المصادر والمراجع

## باللغة العربية:

- أدواري، العياشي. (2011). الاستلزام الحواري في التدوال اللساني. ط1. منشورات الاختلاف. الجزائر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1989). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر. ط2. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1991). أسرار البلاغة. تحقيق: محمود محمد شكر. ط01. مطبعة المدني. القاهرة. مصر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012). الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. وحدة الرغاية. الجزائر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (1997). "النحو العربي والبنوية". ألقى هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. مصر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (1989). "المدرسة الخليلية ومشاكل معالجة العربية بالحاسوب"، بحث ألقى في مؤتمر اللغويات الحاسوبية بالكويت، ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (2005). "النحو العربي ومنطق أرسطو". مجلة كلية الآداب. جامعة الجزائر. مجموع ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. العدد 01.
- حسنين، صالح. (2011). دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن. ط2. مكتبة الآداب. القاهرة. مصر.
- الاسترابادي، الرضي. (1275هـ). شرح الكافية. اسطنبول. تركيا.
- سيويوه، عمرو بن عثمان. (1408هـ - 1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. الجزء الأول. ط3. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
- لوصيف، الطاهر. (2006م). "التداولية اللسانية"، مجلة اللغة والأدب. عدد 17.

جامعة الجزائر. الجزائر.

- المبرد، محمد بن يزيد.(1385 - 1388 هـ). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة.
- نحلة، محمود. (2006). آفاق جديدة للبحث اللغوي المعاصر. ط1. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية. القاهرة.
- الهاشمي، أحمد. (2008). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيديع. تحقيق: محمد التّونجي. ط04. مؤسسة المعارف. بيروت- لبنان.

باللغة الأجنبية:

- De Saussure, ferdinand. (1971). cours de linguistique générale. éd. Charles Bally, Albert Sechehaye et Albert Riendinger. Payot. Paris.
- Larcher, pierre. (2014). Linguistique arabe et pragmatique. éd. Presses de L'Ifpo. Damas Beyrouth.